



تجليات المنهج الوظيفي التداولي في قراءة التراث اللغوي العربي

بين القدماء والمحدثين

Manifestations of the pragmatic methodology approach in reading arabic linguistic heritage among ancient linguists and modernists

فاطمة الزهراء زيد الخير *

مخبر اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب، جامعة الأغواط-الجزائر

f.zidelkhir@ens-lagh.dz

تاريخ النشر:

2025-06-03

تاريخ القبول:

2025-04-23

تاريخ الإرسال:

2024-08-26

ملخص: لقد أدرك الباحثون العرب المحدثون نفاسة التراث اللغوي العربي، خاصة بعد مجيء اللسانيات الغربية، والبنويّة، والوظيفية، وبدأوا يعملون إما على إثبات وجود هذه المفاهيم في تراثهم، أو التعريف بلسانيات الغرب، وما توصّلت إليه، أو محاولة إعادة قراءة التراث بآليات المناهج الغربية.

كما برزت في الدراسات اللغوية العربية تجليات التداولية في ثانيا تطبيقات علوم اللغة العربية وفروعها، ووجدت صدى كبيرا في مقاربات النحويين المحدثين لهذا التراث، التي ثمنت جهود كثير من العلماء أمثال: سيبويه، والجرجاني، وابن جني... إلخ، الذين سبقوا طروحات الغربيين اللسانية، وذلك في مراعاتهم للسياق، فكان هذا حافزا لبداية التأسيس لنظرية لغوية عربية حديثة؛ تستقي مفاهيمها التداولية من التراث العربي، والفكر اللساني الغربي، حمل لواءها كلّ من مهدي المخزومي، وتّمام حسّان، وأحمد المتوكّل، وغيرهم، على أمل التّحضير لمشروع لغوي عربي أصيل ومنفتح على الحديث.

كلمات مفتاحية: التداولية؛ السياق؛ التراث اللغوي العربي؛ الأفعال الكلامية؛ اللسانيات الوظيفية.

Abstract: Modern Arab researchers have recognized the preciousness of the Arabic linguistic heritage, especially after the emergence of Western linguistics, structural and functional, and began working either to prove the existence of these concepts in

their heritage, or to introduce Western linguistics and its findings, or to attempt to re-read the heritage using the methodologies of Western approaches.

Manifestations of pragmatics have emerged in Arabic linguistic studies within the applications of Arabic language sciences and its branches. These manifestations have resonated greatly in the approaches of modern grammarians to this heritage, appreciating the efforts of many scholars such as **Sibawayh, Al-Jurjani, Ibn Jinni**, and others, who preceded Western linguistic propositions by considering context. This has motivated the foundation of a modern Arabic linguistic theory that derives its pragmatic concepts from Arabic heritage and Western linguistic thought. The torchbearers of this movement include **Mahdi Al-Makhzoumi, Tammam Hassan, Ahmed Al-Mutawakkil**, and others, in hopes of preparing an authentic and modern Arab linguistic project.

Keywords: Pragmatic; Context; Arab linguistic heritage; Speech acts; Functional linguistics.

1- المقدمة: يعتبر الإنجاز المعرفي اللغوي لأمتنا تراثاً نعتزّ بالانتماء إليه، لكننا نكاد نفقد الصلة بيننا وبينه؛ فالجهود التي بذلت في سبيل إحياء هذا التراث اللغوي العربي ليست تخفى على أحد منا، إلا أنها قاربت في أغلبها، ففقدنا بعضاً من حلقات التواصل، والتفاعل بيننا وبينه، وراح بعضهم يلوم هذا التراث، ويرمي بالضعف، وإذا بإنتاجنا المعرفي الحديث في اللغة يعجّ بنظريات الغرب، وأحدث ما توصلت إليه، حيث استقننا على واقع حضاري محبط؛ فالغرب قطع أشواطاً بعيدة في مجالات معرفية متنوعة، إلا أن إسهامات ثلّة من الدارسين العرب المحدثين أنعشت ساحة اللسانيات العربية، وسدّت إلى حد كبير الفراغ المعرفي واللغوي، كما حرّكت عجلة البحث، والتّظهير، والتّأصيل، وكذا التّجديد، والإبداع في التّظهير والتّطبيق اللّساني.

والسؤال المطروح؛ هو: إلى أيّ مدى يمكن أن يواكب الدرس اللغوي العربي معطيات الدرس اللّساني الحديث؟ وكيف يمكن الاستفادة من التّظريات الحديثة التي يبدو أنها فرضت نفسها، وألزمت الدّارسين العرب الحجة في قدرتها على تلبية حاجات أهل العصر، هذا دون أن نغمت التراث اللغوي حقّه؛ لأنّه تجاوز بطرحه كلّ ما توصل

إليه العقل الغربي، والعربي المعاصر؟، لكن ما زالت هناك ثغرة كبيرة، وواسعة بين الدراسات القديمة، والحديثة التي لم تسدّ، ولم تبّن فيها جسر التّواصل، الذي يمكن أن يحرك سكّون الدراسات العربيّة، ويوقظها من سباتها، والسؤال الآخر أيضا؛ هل بالإمكان تطبيق آليات المنهج التّداولي على مدونة النّحو القديم؟

فموضوع هذا المقال يتمحور حول إشكاليّة علميّة؛ مفادها أنّ النّحو العربي - باعتباره جزءا من التّراث العربي وخاصة اللّساني-؛ يحتاج إلى قراءة تأصيليّة جديدة وآليات منهجية مستحدثة، لذلك ارتأى الدارسون المحدثون أن يقترحوا المنهج التّداولي مفتاحا يلجّون به إلى عوالم النّصوص، لعلهم يتوصلون إلى نتائج مجدية فيما يخصّ تطور الدّرس النّحوي.

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدنا انتعاشا، وتطلّعا واعدة من قبل الدّراسات اللّسانية العربيّة، التي يبدو أنّها تعي ضرورة الانطلاق من الماضي، واستثمار معطيات العصر الزاهن، لصنع مستقبل يثّر بنهضة فكريّة ولسانية، ويلجّ على قيام نظرية عربية (لغوية) مستقلة، ومتكاملة، إذ لا بأس من الانفتاح، على عوالم الحضارات الأخرى؛ بشرط أن نحسن استعمال ما عند الآخرين بما يتناسب وخصوصياتنا، دون ليّ عنق، أو انزلاق لا طائل منه.

وفيما يلي استعراض لأهم المفاهيم اللسانية الغربية، ومنطلقاتها الفكرية أهمها اللسانيات الوظيفية، واللسانيات التداولية.

2- اللسانيات الوظيفيّة عند الغرب: منذ نشأة اللسانيات الغربية على يد رائدها فرديناند دي سوسير، اتّخذت مسارا يتبنّى القطيعة مع المنهج التّاريخي المعياري، ويتّخذ من اللّغة مادّة العليمة، وغايته التي يسعى إلى تحقيقها.¹

ولقد كان ظهورها آنذاك فتحا علميا، فانهال الباحثون الغربيون على طروحات دي سوسير ومحاضراته، وكانت نقطة البداية، وبدأت رحلة اللسانيات إلى آفاق يبدو

أنها لم تكن تعي بأنها ستتوصل إليها في يوم من الأيام، لكنّ اللسانيات الغربية ذهبت إلى أبعد من ذلك، كانت البداية من اللّغة وإلى اللّغة، وذلك "بوصفها نظاما نحويا موجودا بالقوّة في كلّ دماغ، وبأنّ الكلام ما هو إلّا مجرد تأدية فردية لقوانين ذلك النظام، وقد خرج دي سوسير من هذا التّحديد بثنائية تقابليّة عقدها بين اللّغة، والكلام مكّنته من التّوصل إلى أنّ اللّغة شكل وليس مادة، ومن هنا اعتبر اللّغة موضوعا كلياً للسانيات".²

- وقد نتج عن إقصاء الكلام من الدّراسة اللّسانية إلى كلّ ما لا يتعلق باللّغة من الدّاخل، وبذلك أصبحت اللّغة نظاما منيعا ومغلّقا على نفسه، وتمّ في إثر ذلك ما يلي:³
- إقصاء الأفراد المتكلّمين العاديين، لأنّه لا مقام لهم إلّا في الكلام الفعليّ الحقيقيّ.
 - إقصاء السيّاق، إذ لا دخل له إلّا في الكلام الفعليّ.
 - إقصاء الاستعمالات العادية الفعلية للغة، وما يندرج ضمنها من طبقات مقامية.
- ركّز دي سوسير ومن اتّبع منهجه على نظاميّة اللّغة، وعلى أساسها انبثقت جملة من المفاهيم، والتي ترى بأنّ:⁴
- اللّغة عبارة عن مجموعة من العلاقات، والقوانين تحكم مجموعة من العناصر المنتظمة في تناسق.
 - أنّها نظام من العلامات لا قيمة لوحاداتها وسائر مكوّناتها، إلّا بالعلاقة القائمة فيما بينها.
 - أنّ قواعد الحالة النّظامية الرّاهنة للّغة هي المتحكّمة في طبيعة التّغير اللّغوي القائم على أساس التّعاقب.
 - أنّ المنهج التّزامني هو الذي يكفل اكتشاف نظام اللّغة.
 - قيمة العلامة اللّغوية مرهون بتموقعها ضمن علاقاتها الاستبدالية، والتّركيبية التي يمكن أن يسمح بها النّظام البياني، وليس بما يقتضيه معناها الدّاتي الوضعي.

- تأكيده على العامل النفسي، والعامل الاجتماعي للغة.
- لقد انتقدت النبوية من قبل الكثير من المناهج والنظريات التي تلت ظهورها، وهذا نظرا للتطور الذي شهدته اللسانيات، والانفتاح الذي حولها أن تتوسع في أبعاد الدراسة، وذلك أن اللغة لا تستطيع وحدها أن تقوم بوظيفة الفهم إلا في حالة معينة: ⁵
- أن تكون اللغة غير ملبسة.
- أن ما يشير إليه المتكلم يحدّد بمعنى التعبيرات المنطوقة المثيرة.
- أن المقصد التخاطبي يحدّد بمعنى الجملة.
- أن المتكلمين يتكلمون حرفيا فقط.
- أنهم يتكلمون بطريقة مباشرة فقط.
- أن المتكلمين يستخدمون الكلمات للإبلاغ فقط، وهذا لا يمكن أن يتحقّق نظرا لمناقضته لواقع اللغة والنّاطقين بها، ولظروف إنتاجهم للكلام، فعلى سبيل المثال؛ نجد أن اللغة تشمل كثيرا من نماذج اللبس، كأن يقال: (رأيت زيارة الأقارب في وقت الظّهر مزعجة)، والتساؤل يقع حول إضافة مصدر (زيارة)؛ وهذا لا يحدّد إلا بالسياق.
- أن التعبيرات اللغوية المنفردة تحيل على مفاهيم، ولكنها لا تشير إلى الأشياء إلا بمعونة السياق الخارجي، ولذا فإنّ الاعتماد على اللغة وحدها لا تكفي المتلقي لإدراك المقصود مثل: (خاتم الأنبياء).
- أن الجمل وحدها لا تكشف عن المقصود الذي يرمي له المتكلم.
- أن المتكلمين لا يتكلمون حرفيا في كثير من الأحوال، ومن أمثلة ذلك الكنايات: (نؤوم الضّحي)، أو المجاز.
- أن المتكلم لا يتكلم بطريقة مباشرة، وذلك حين يستخدم تعبيرات لغويّة في غير معناها، اتكالا على سياق الموقف، كأن يقول: (رحمه الله)، وهو يقصد بأنّ الرجل توفي.

– أنّ المتكلم قد يستخدم الكلمات لأغراض غير إبلاغية، كالإقناع والتأثير والتضليل، وهناك صياغات لا تدرك إلا بفهم العادات الاجتماعية.

إزاء هذه الإشكاليات البنيوية التي أفرزها المنهج البنيوي، قامت مناهج ونظريات كالتوليدية والتحويلية والوظيفية، ولعلّ المفهوم الوظيفي كان أنجع من التوليدي، نظرا لكونه مفهوما انسيابيا تنهل منه جميع المناهج، ولقد كان من أهم المفاهيم تداولاً في علم اللسان، إذ عرّفه بعضهم بأنه نظرية في اللغة تحاول تتبع وظائف المكونات في الجملة، وهو اتجاه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها، وبالبيئة الاجتماعية، وتضافر عناصر السياق من جهة أخرى.⁶

لقد أدركت هذه النظرية أنّ دراسة اللغة لا يمكن أن تفيد في شيء، إذا كانت معزولة عن سياقها ومقطوعة من أهداف التعبير والتواصل، هذا لأنّ اللغة في النهاية كيان اجتماعي، " وأبنيته تتحدّد أولاً على أساس أنّها علاقات وأنظمة داخلية تتأثر بما يكتنفها من مؤثرات خارجية، ثم على أساس أنّها وسيلة للتواصل، ولقد حولت الوظيفة وجهة البحث المتمثلة في اعتبار اللغة خطاباً وتلفظاً وإنجازاً أي حولتها إلى وجود الإنسان في لغته".⁷

ولعلّ ما جعل الوظيفية الغربية أكثر مرونة وانسيابية، دراستها للغة انطلاقاً من الواقع اللغوي (الكلام) وليس من جهازها المفاهيمي الذي يبنى على الطرح الصوري البعيد عن روح اللغة الاجتماعية.

إلا أنّها من جانب آخر تنقسم إلى قسمين:⁸

– تيار وظيفي بنيوي، ويبدو أنّه لم يتخلّص كليّة من سلطة البنيوية السويسرية، وهذه الوظيفة تتحدّد بكونها ذلك الدور الذي تؤديه وحدة ما في بنية نحوية، بحيث أن كلّ عنصر من العناصر ينظر إليه على أنّه عنصر مشارك في معناها العام، وهذا المفهوم أدّى بالدراسة البنيوية إلى تبني مبدأ الشرح والتفسير بناء على أنّ الاهتمام بمبدأ الوظيفة

يقود إلى الفكرة القائلة بأن دراسة حالة لغة ما، مستقلة عن أي اعتبار تاريخي، يمكنها أن تحصل على قيمة تفسيرية وليس فقط وصفية.

– تيار وظيفي تداولي، يتخذ من التواصل البشري غاية تسعى لها اللغة، وهذا المنهج أمريكي في معظمه لكونه متأثراً بمنهج الفلسفة التحليلية الذي كان له أثر بعيد في الدراسات اللسانية، حيث استطاع أن يجعل من السياق وملابسات وشروط استعمال اللغة هدفاً وموضوعاً للدراسة اللغوية، وهو ما جعل اللغة تتعطف إلى مسار جديد، انطلاقاً من الدلالة والسياق.

3- الجهاز المفاهيمي للسانيات التداولية:

تعد التداولية فرعاً لسانياً جديداً، فقد أحدثت نقلة نوعية في الدراسات اللسانية، حيث كرّست فيها مفاهيمها لم تحفل بها البنيوية قبلها، وذلك مثل السياق، وطرفي الخطاب، ومقاصده، فلقد كان علماء الغرب حريصين على إيجاد الفروق والحدود الموضوعية، والمنهجية بين التداولية وغيرها من المناهج، والتخصّصات اللغوية، من أجل استكمال الجهاز المفاهيمي الحديث لهذا المنهج، ولقد تمّ الفرز بينها وبين الدراسة التركيبية والدراسة الدلالية، فأسفر هذا التفريق المنهجي عن رسم لحدود كل جهاز، وتحديد وظيفته داخل الدراسة التحليلية للنظام اللغوي.

إذ وجد الباحثون بأن الدراسة الدلالية، ركّزت بحثها في دراسة العلاقة بين العلامات، والأشياء (الدال والمدلول)، بينما سلّطت التداولية نظرها على تعلّق العلامات اللغوية بقائلها، والمتلقين لها، ولقد تمّ تحديد الوظائف التي تقوم بها التداولية، وأهمّ السمات التمييزية والوظيفية، وذلك أنها تقوم برصد خصائص بنية اللغة الطبيعية، وربطها بوظيفتها في التواصل.⁹

4- نظرية الأفعال الكلامية: هي مفهوم تداولي غربي محض، " ويعدّ السّمة الفارقة بين التّداولية وغيرها، وحجر الزّاوية في البحوث اللّسانية، ويقوم هذا المفهوم على مبدأ أساسي؛ وهو أنّ اللّغة لا تمثّل العالم فقط، بل تقوم بإنجاز أفعال أيضا".¹⁰

وصاحب السّبق في هذا جون أوستين الذي استنتج بأنّ وظيفة اللّغة ليست مجرد إيصال المعلومات، أو وصف العالم أو التّعبير عن الفكر؛ " وإنّما هي مؤسسة تتكفّل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية، فحينما يقول القاضي أو المدير: (فُتحت الجلسة)؛ يكون قد أنجز فعلا اجتماعيا، وهو فتح الجلسة".¹¹

وعلى هذا الأساس؛ قام بتصنيف الأفعال الكلامية إلى:¹²

- فعل القول (الفعل اللّغوي): وهو مجموعة الألفاظ والجمل المفيدة التي يتلفّظ بها المتكلّم، ويراعي فيها القواعد الصّوتية والصّرفية والنّحوية.
- الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازي): وهو المقصود من النّظرية، ويعرّف بأنّه عمل ينجز بقول ما، فإذا كان الأوّل مجرد قول شيء؛ فإنّ الثّاني قيام بفعل ضمن قول شيء.
- الفعل النّاتج عن القول (التّأثيري): وهو الفعل الذي يتسبّب في نشوء آثار في المشاعر، والفكر لدى المخاطب.

ويعدّ الفعل اللّغوي من اختصاص الاتّجاه البنيوي والتّوليدي؛ وأمّا النّوعان الآخران فهما من اختصاص التّداولية، ولقد أولى أوستين ومن بعده عنايتهم بالفعل المتضمّن في القول، وجعلوه جوهر الدّراسة التّداولية، وعلى أساسه تمّ تصنيف الأفعال المتضمّنة في القول إلى مجموعات تشترك في الخصائص، وما امتاز به تصنيف أوستين أنّه كان في محتواه يتضمّن المعارف اللّغوية الخالصة التي تقدّمها المعاجم،

وعليه؛ فإنه صنف الأفعال إلى خمس مجموعات وهي: الحكميات، الأمريات، والوعديات، السلوكيات، التبيينيات.¹³

أما سيرل؛ فقد أتى بتصنيف بديل يعدّ أقرب إلى روح القوة الإنجازية لهذه الأفعال:¹⁴

- التقريريات: وتتضمّن معنى الوعد، وشرطها هو قدرة المتكلم على أداء ما يلزم به نفسه، مثل: وعد، التزم، تعاقد.
- الأمريات: غرضها الطلب، وشرطها التعبير عن فعل مستقبلي يقوم به المخاطب، مثل: أمر، وصّى، ترجّى.
- الإيقاعات: غرضها إحداث تغيير في العالم حتى يطابق المحتوى القضوي.
- البوحيات: والغرض منها التعبير عن المشاعر حيال الواقع ومثالها: شكر، هنأ، اعتذر، وعزّى.

وبينما قسم سيرل الكلام الإنجازي إلى هذه المجموعات؛ فإنّ علماء العربية قسموها إلى قسمين، وكل قسم يحتوي على مجموعات، وبعدّ الإنشاء قريباً إلى مضمون التصنيف الغربي، كونه يتضمّن أفعالاً كلامية من شأنها التأثير في المخاطب، وحمله على الفعل، وإن اختلفت مضمونها وشكلها؛ إلّا أنّها تقارب التصنيف التداولي مع احتفاظها بالخصوصية.

إضافة إلى مجموعة من المبادئ، والإجراءات مثل: الافتراض المسبق، الذي يعرفونه بكونه مجموعة من المعارف، والمعطيات الأساسية، والمتداولة، والتي يكتسبها من الثقافة واللغة والمجتمع... الخ، وهي غير واردة في سياق التواصل بين الطرفين، إلّا أنّها تشكل خلفية مشتركة بينهما، فإذا ما تعطلت هذه المعرفة؛ تعطل معها التواصل واختل، وبالتالي؛ يفشل وتلغى الغاية منها.¹⁵

وكذلك مفهوم الأقوال المضمرّة؛ فهو مرتبط بوضعية الخطاب ومقامه، وهو

مجموع المعلومات التي يمكن للخطاب أو الكلمات أن تحويها داخل السياق، والفرق بين الافتراض المسبق والأقوال المضمرة؛ أن الأول وليد السياق الكلامي، والثاني وليد ملابسات الخطاب، وهي مفيدة للمتكلم في إيصال مقاصده، وتبليغ غاياته بأقل جهد ممكن، لرسم إستراتيجيته في الكلام وتحديد نوعها.¹⁶

5- الملامح الوظيفية، والتداولية في الدرس اللساني العربي القديم: لقد أصبح جلياً، أن حصر اللغة في جانبها الصوري التجريدي، بمعزل عن واقعها الاجتماعي، هو في الواقع إزهاق لروح اللغة، واتساعها ومرونتها، وتجليها الحقيقي على ألسنة قومها. ولم يغفل النحاة القدامى عن هذه الحقيقة، وغيرها من الحقائق الوظيفية التي توصل الغرب إليها مؤخراً، وتصادفنا في الكثير من الكتب التراثية طروحات وظيفية تراعي البعد الاجتماعي، والسياق الثقافي، والمدى التواصلي بين أطراف العملية التواصلية، ولم يقتصر هذا على النحاة؛ بل أيضاً على علم الأصول والبلاغة والتفسير... الخ، وكان عملهم كلاً متكاملاً، وهذا يتلخص في نقطتين:¹⁷

— أن اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنها نظام من القواعد المجردة فحسب؛ بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، وفقهوا منها أنها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

— أن الدراسة اللغوية التراثية كانت وظيفية، بمعنى أن المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة اللغة، هو المنهج الذي يراعي الربط بين الخطاب من جهة؛ وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى.

وهذا لا يعني أن علماءنا طبقوا مفاهيم الوظيفية بحرفية؛ لأنهم أسبق زماناً، واللغة التي يدرسونها لها خصوصيتها واستقلالها، والثقافة التي توطّروها تختلف بالكلية عن الثقافة الغربية فضلاً عن المعاصرة، هذا مع اختلاف الإطار الإستمولوجي لكلا الحضارتين، " فمفهوم الوظيفة قديم عند علمائنا، قديم النحو، ابتداء من سيبويه الذي

كانت رؤيته للغة لا تنفصم عراها عن باقي المعطيات، وها هو في كتابه يورد أكثر من مثال يجمع فيه بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وهو إلى جانب ذلك يتوسّع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلّم وموضوع الكلام.¹⁸

1.5. الأفعال الكلامية في التحليل النحوي عند اللغويين العرب: يعدّ البحث في أقسام الكلام، ظاهرة في غاية الأهمية بالنسبة للنحاة والبلاغيين العرب، وقد أولوها عناية بالغة، إلّا أنّ الاهتمام بهذه الظاهرة اختلف أهميةً ومضموناً، فما يلاحظ على هذه الظاهرة أنّها: "لم تأت مكتملة في أول أمرها؛ وإنّما مرّت بمراحل وأطوار حتى استقرّت على أسس علمية دقيقة ونهائية، على يد اللّاحقين كالسّكاكي، ولم يتحقّق الاستقرار في معايير التّصنيف كما في الجهاز المفاهيمي؛ إلّا في مراحل لاحقة بعد اعتماد أدوات التّحليل التي اصطنعها المنطقة العرب ، وقد أدّى ذلك إلى انتهاج الصّرامة المنطقية في التعريفات وضبط المفاهيم".¹⁹

استند العلماء العرب إلى معايير تصنيفية في تمييزهم لأقسام الكلام من الناحية الأسلوبية، وهذا مرورا بمراحل تراتبية، تنطلق من النشأة، ووصولاً إلى مراحل الاكتمال والنّضج، وهذا فيما يلي:

– المعيار الأول معيار الصدق والكذب:²⁰

يعتبر هذا التّمييز من أشهر المعايير بين العلماء وأكثرها تداولاً ، ومفهوم هذا المعيار يتلخّص في كون الخبر - وهو أول أقسام الكلام-؛ ما يحتمل الصدق والكذب، أمّا الإنشاء -وهو ثاني أقسام الكلام-؛ فهو ما لا يحتمل الصدق والكذب، وعلى هذا الأساس بنى النحاة والبلاغيون تمييزهم لأساليب الكلام ، ومثال ذلك أنّ قولهم: (طلّقت زوجتي)؛ هو إخبار عن وقوع الطّلاق، وقد يحتمل هذا الصدق والكذب، كما قد تكون إنشائية؛ إذا قصد المتكلّم إلى إيقاع فعل الطّلاق الحقيقي من خلال التّلفظ بها، وهذا

يعني أنّ علماء البلاغة و النّحو قد استعانوا بالمقام وسياق الحال ومقصديّة المتكلم في تحديد الأسلوب.

– المعيار الثّاني معيار التّطابق: ²¹

تميّزت مرحلة هذا المعيار بالدّقة، والتّحليل المنطقيين، وعليه؛ فإنّ المعيار الأوّل أقلّ تحديدا للظاهرة، ويكون كلّ من الصدق والكذب مفهومين ينطوي عليهما كلّ من الخبر والإنشاء، وإذا كان هذا المفهوم ينطبق على الخبر؛ فإنّه لا يحدّد لنا مفهوم الإنشاء؛ أي بنفي هذا المفهوم عنه، وهذا بجانب الدّقة العلمية، وقد اختار علماء هذه المرحلة أن يكون تمييز الخبر من خلال مطابقة النّسبة الدّاخلية (السّياق المقالي)، للنّسبة الخارجيّة (السّياق الحالي)، فإذا تطابقت النّسبتان كان الكلام خبرا، وإذا لم تتطابقا كان إنشَاءً.

وقد وجد علماء المرحلة اللاحقة قصور التعريفين السّابقين في تحليل بعض النّماذج التركيبية، التي لا ينطبق عليها التّصور السّابق، وهذا مثل قولهم: (ستطلع الشّمس غدا)، باعتبار هذا المركّب توقّعا لحدث في المستقبل، وهذا يعني عدم وجود نسبة خارجية في الواقع أصلا، إذ أنّ المشكلة في هذا التّصور هي قضية المطابقة الزّمنية، التي رأوا بأنّها أحيانا توقع تباينا في زمن الإخبار بين النّسبة الكلامية والنّسبة الخارجيّة.²²

كما تفتّن بعضهم إلى إيجاد معيار آخر للتّفريق بين القسمين، ويتمثّل هذا في أنّ المطابقة بين النّسبتين في الخبر مقصودة لذاتها، ولهذا يكون التّعريف للخبر والإنشاء؛ بأنّ الخبر: "ما كان لنسبته خارج تقصد مطابقته له، أو تقصد عدم مطابقته له، والإنشاء هو الذي ليس لنسبته الكلامية خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته".²³

يعتبر هذا التّفريق الذي يراعي المقصدية، انتحاءً تداوليا يراعي جوانب خارجة عن التّركيب إلى ظروف المتكلم ومقاصده، وهذه قرينة تمييزية ناجعة، تكسب التّحليل أساسا

تداوليا صريحا، فالقصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس القصد من الإنشاء ذلك.

– المعيار الثالث: معيار إيجاد النسبة الخارجية²⁴:

ما لاحظته أصحاب هذا المعيار وجود لبس في المعيار السابق، ويتمثل هذا في أنّ مبدأ القصد سليم في ذاته، غير أنّ افتراضه للإنشاء نسبة خارجية، وهي غير موجودة من قبل زمن التلّفظ بالملفوظ الإنشائي، وهذا الافتراض مضعف له من الناحية العلمية والموضوعية، وقد أوجدوا نتيجة لذلك مفهوما عمليا وأقرب للعلمية، وذلك من خلال تناولهم للكلام.

فقال بعضهم: "أنّ الكلام التّام الذي يحسن السّكوت عليه...؛ يتضمّن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإنّ كان القصد منه الدّلالة على أنّ تلك النسبة حصلت في الواقع بين معنى المسند ومعنى المسند إليه؛ فذلك الكلام خبر، وإن كان القصد منه الدّلالة على أنّ اللفظ وجدت به تلك النسبة؛ فالكلام إنشاء".²⁵

إنّ هذا النّصّور يذهب إلى أنّ وظيفة التأثير في وقوع النسبة الخارجية بأن توجد به، بعد التلّفظ بألفاظه أنّ الإنشاء يوجد نسبته الخارجية، وإن لم يوجد لها فهو الذي يتسبّب في إيجادها.²⁶

المقاربة التداولية لمنهج سيبيويه في دراسة اللّغة وشواهداها: مفهوم الوظيفة اللغوي
قديم عند علمائنا، قدّم النّحو، ابتداء من سيبيويه الذي كانت رؤيته للّغة لا تتفصم عراها عن باقي المعطيات، فهو في كتابه يورد أكثر من مثال يجمع فيه بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، "وهو إلى جانب ذلك يتوسّع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلّم وموضوع الكلام".²⁷

لقد كان اعتداد سيبويه بالموقف الكلامي مفيدا جدًا في تحليلاته النحوية، وتخريجاته للأحكام والأمثلة، فاستعان بها في الحكم على صحة التركيب من خطئها، وذلك أنه لم يعتن فقط بصحة الكلام من الناحية اللغوية فحسب؛ وإنما أين تستعمل التراكيب.

ومثال هذا ما نجده عند سيبويه وذلك: "إذا رأيت رجلاً متجهاً وجهة الحجّ، فقلت: (مكة وربّ الكعبة)؛ كأنك قلت: (يريد الكعبة)"،²⁸ ويضرب سيبويه هذا المثل في حالة الاختصار اللغوي أو الاقتصاد اللغوي، والذي يستغني فيه المتكلم عن بعض الكلمات والتراكيب اتكالاً على السياق.

لقد أدرك سيبويه أنّ الجملة جزء من سياق كلامي موصول، فنراه يتجاوز في نظريته للجملة إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، ونراه يعتبر الموقف الكلامي كلاً واحداً، فيغتنق حذف أحد العناصر من الجملة؛ إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه، يقول سيبويه: "ومن ذلك قول العرب: (من أنت زيدا؟)؛ أصل هذا أنّ رجلاً غير معروف بفضل كأنه سُمّي بزيد، وكان زيد معروفاً بالشجاعة وضرب من ضروب الفضل التي يذكر بها الرجل، فلما تسمّى الرجل المجهول بزيد الذي هو معروف بالشجاعة والفضل عن ذلك، أنكر عليه، فقليل له: (من أنت زيدا؟)؛ أي: (من أنت ذاكر زيدا، ومعروفاً بهذا الاسم؟)،..."²⁹.

وربّما كان التركيب الواحد صحيحاً في سياق ما، وخاطئاً في سياق غيره، ولم يكتف بالنظرة الشكلية الذاتية، لأنّ اللغة عند سيبويه: "لا تفكّ عن ملابسات الاستعمال، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي، وكما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي".³⁰

ومن سياق مراعاة سيبويه للواقع الخارجي أثناء التلقظ بالتركيب اللغوي، وهو ما اصطلاح عليه البلاغيون فيما بعد بمطابقة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية.³¹

وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنّما يدلّ على إدراك سيبويه المتقدّم لأمر اندماج اللغة بنظامها الداخلي الخاص مع الحياة الاجتماعية في مجالها الخارجي العام، إضافة إلى تنبّهه لقضية أمن اللبس التي لا تتحدّد عنده بوضوح الرسالة اللغوية ومراعاتها لقواعد الوضوح، والترتيب وأدائها للمعنى المقصود فقط؛ وإنّما أيضا للسياق دوره في إزالة الغموض، وإزاحة الإبهام، كما في مثال: (أناك رجل)، الذي يحتمل أكثر من معنى، بأن يتعلّق الأمر بعدد الرجال، وهو أكثر من رجل، أو جنس الآتي بأن يكون رجلا لا امرأة، أو قدرة؛ بأنّه ضعيف وليس قويا أو فاصلا.³²

يورد سيبويه نصّا عن تقسيم الكلام، يرى فيه بأنّ الكلام ينقسم إلى³³:

- مستقيم حسن كقولهم: (أنتيك أمس)؛ لأنّ الإتيان في الماضي يكون بظرف الزمان الدالّ على الماضي وهو أمس.
- محال فاسد: (أنتيك غدا)؛ وفساده لعدم إمكانية وقوع الفعل الماضي في المستقبل، وهذا لا يكون في الواقع.
- مستقيم كذب: (حملنا الجبل)؛ فهو مستقيم النظم، لكنّه لا ينطبق على الواقع.
- مستقيم قبيح: (كي زيدا يأتيك)؛ قبيح لأنّ التقديم والتأخير ممّا يقبح هنا.
- محال كذب: (سوف أشرب ماء البحر أمس)؛ لأنّ التركيب محال، وانطباقه على الواقع كذب.

3.5. المقاربة التداولية في خصائص ابن جني: قدّم ابن جني في كتابه مجموعة من المفاهيم والحدود اللغوية، على سبيل المثال تعريفه للنحو بقوله: "النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتشبيه والجمع، والتحقير والتكسير،

والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها ردّ به إليها به إليها...³⁴.

وما يمكن ملاحظته في هذا التعريف، أنّ النّحو عند الرّجل أي ابن جنّي اقتفاءً لكلام العرب ، بجميع وجوهه دون أن يحصره في باب واحد، كما فعل بعضهم إذ جعلوا النّحو هو الإعراب، وتحدث عن الإعراب، وما ينوب منابه فقال: "الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيدا أبوه)، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول؟، فإن قلت: فقد تقول: (ضرب يحيى بشري)، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه؛ قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى الكمثرى، لك أن تقدّم وتؤخّر كيف شئت، وكذلك: ضربت هذا هذه، وكلّم هذا هذه، وكذلك إذا وضع الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك: أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني وكذلك قولك: ولدت هذه هذه؛ من حيث حال الأم من البنت معروفة...³⁵.

هذا دليل على أنّ النّحو يدرك بأكثر من قرينة، وليس الإعراب إلّا وجها من وجوه الإبانة عن المعنى الذي هو غاية النّحو. ومن جهة أخرى؛ نجده يحرص على تعليل الأحكام النّحوية، كما في روايته عن أحد الأعراب، أنّه قال: "سمعت رجلا من اليمن يقول: (فلان لغوب)؛ و(جاءته كتابي فاحتقرها)، فقلت له: (أتقول جاءته كتابي؟!)" قال: (نعم أليس بصحيفة)".³⁶

4.5. المقاربة التداولية في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني: إذا كان سيبيويه قد وضع الخطوط العريضة، والهيكل العام للنحو، على شكل إشارات متفرقة، مبنوثة صراحة وضمنا في كتابه؛ فإنّ الجرجانيّ عبد القاهر، قد وضع اللّمسات النهائيّة لنظرية النّحو العربيّ المقترنة بالدّلالة والسّياق الخارجيّ، حيث استطاع هذا الأخير أن يؤسّس نظرية لغوية ترتكز على الأخذ بالجانب الوظيفيّ التّداولي للغّة، منطلقا من ربط النّحو بالأغراض والمقاصد، أو ما يسمّى بالمنهج الإفادي.

وقد سبق الجرجانيّ هذا الطرح بنظريته في دلائل الإعجاز، فنجدّه على سبيل المثال لا الحصر يقول: " لا نظم في الكلم ولا التركيب، حتّى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها ببعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، وإذا كان كذلك فبنا أنّ ننظر إلى التعلّيق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبته؛ ما معناه ومحصوله...أنّ اللفظ تبع للمعنى في النّظم، وأنّ الكلم تترتّب في النّطق بسبب ترتّب معانيها في النفس...".³⁷

كما أنّه عمد إلى الكشف عن دلالات الأوضاع النّحوية؛ إذ يقول: "من فروق الإثبات أنّك تقول: (زيد منطلق)، و(زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد)، فيكون لك في كلّ واحدة من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون من الباقي، وأنا أفسّر لك ذلك، لعلم أنّك إذا قلت: (زيد منطلق)؛ كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، وأنّ تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت (زيد المنطلق)، كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقا كان إمّا من زيد، وإمّا من عمرو؛ فأنت تعلمه أنّه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنّك تثبت في الأوّل الذي هو قولك: (زيد منطلق)، فعلا لم يعلم السّامع من أصله أنّه كان وتثبت في الثّاني الذي هو (زيد المنطلق)، فعلا قد علم السّامع أنّه كان ولكنه لم يكن يعلمه لزيد فأفدته ذلك".³⁸

كما أثبت الجرجاني في أكثر من موضع في كتاب العلاقة بين النحو والدلالة، وبين التراكيب اللغوية والسياقات التي ترد فيها، ولهذا كان مدركا لمراد سيبويه، ومتمما لعمله الذي لم يكن ملتحما، فصاغه في نظرية عن النظم.

وعليه؛ فإن الحديث عن السياق وأثره في النحو العربي ينصف الرجلين، فقد قدما للدراسة اللسانية العربية أطروحات قيمة تحتاج إلى دمج والتحام، حتى تتضح معالم هذا المنهج وتتمكن الدراسات الحديثة من التأصيل له.

فالنحو من منظور الجرجاني، وهو صاحب الفضل في إعادة الاعتبار لهذا العلم وصياغته من جديد في نظريته المعروفة بالنظم؛ يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى، وكأنتهما وجهان لعملة واحدة، فأطلق على ذلك معاني النحو.

وقد كانت نظريته تدور في هذا السياق حيث يقول: "فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه..."³⁹.

وهذا يعكس النظرة الثاقبة لثقاتنا، وسبرهم لأغوار اللغة وأسرارها ولطائفها، أين وضعوا نُصب أعينهم أن المبنى (التركيب اللغوي) وراءه معنى، وهذا ما عبر عنه الجرجاني بقوله: "لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجده، من أن يكون لاستحسانك ذلك، جهة معلومة وعلة معقولة، وأن يكون لك إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناه من ذلك دليل، وهو باب من العلم، إذا أنت فتحت أطلعت على فوائد جليلة، ومعان شريفة".⁴⁰

كان على النحو أن يمضي قدما بأفكار هؤلاء العلماء أمثال: الخليل، وسيبويه، وابن جني، والزمخشري، والجرجاني، وغيرهم، " ويستبدل بالافتراض والتخيل والنظر والتأمل، وبالتعليل الذهني المنطقي التفسير المعنوي البلاغي، ولكن شيئا من هذا لم

يحدث، إذ كانت جهود عبد القاهر (بالخصوص لأنه آخر النحاة الذين مزجوا بين التركيب والمعنى)، في نظر النحاة مفصولة عن النحو، وقد رسّخ هذا الفصل تأسيس علم جديد عليها هو علم المعاني؛ إذ أخذ من حيز النحو وجعل فنا بلاغيا خالصا، تختصّ به كتب البلاغة لا النحو.⁴¹

6- تطبيقات المنهج الوظيفي على النحو العربي الحديث: أدركت اللسانيات العربية الحديثة ضرورة ربط الشكل بالمعنى، أو بالأحرى البنية بوظيفتها، وكان لهذا الكشف العلمي أثر بالغ في إنجاح الدراسات التطبيقية، وجعلها أكثر ارتباطا بالواقع اللغوي، والاستعمال الفردي، فكرّست في استقراءها مفاهيم، وإجراءات مكنتها من جعل الظاهرة اللغوية أكثر وضوحا، وانفتاحا على العوالم الأخرى المجاورة، فتوصّل الباحثون اللغويون العرب إلى تأصيل المفاهيم اللسانية الحديثة في المنظومة اللسانية العربية، بل وتمّ استخراج مفاهيم إجرائية سابقة لزمانها، مما يعني أصالة الطرح التراثي العربي. وبعّد إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف،... إلخ، من أوائل النحاة المعاصرين الذين دعوا إلى تجديد النحو، وإعادة صياغته بأسلوب وظيفي يتماشى وحاجات أهل العصر، وابتعد عن الشكلائية (البنائية) الجافة التي كان همّها صياغة القوالب الجاهزة، التي لا تخلق الإبداع ولا تنمّي الملكة.

ولقد دعا مازن الوعر إلى دراسة بنية اللغة بقواعدها، وضوابطها ووظائفها بمعطيات معرفية حديثة، لاسيما اللسانيات، وذلك أنه: "لا يمكن بأيّ حال أن نقدر أو نقوم النظرية العربية النحوية أو الدلالية، ونحكم من ثمّ على جهود العرب القدامى لاكتشافهم سر صناعة اللغة، وتمام آلتها؛ ما لم نتسلح باللسانيات الحديثة، ذات الأبعاد المعرفية المتنوعة الرياضية والحاسوبية، والأنثروبولوجية، والاجتماعية، والنفسية، والجمالية، فاللسانيات الحديثة هي التي تستطيع أن تكشف لنا عظمة الفكر العربي

اللساني وتألقه، ليكون أساساً للفكر الإنساني، فإذا لم يكن كذلك فإننا سنظل في دائرة العدم التي لا تنتج إلاّ العدم".⁴²

1.6. نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان: تعدّ نظرية تضافر القرائن للدكتور تمام حسان من أولى المحاولات الجادة، في سبيل قراءة التراث بمفاهيم لسانية حديثة، ولقد سعت هذه النظرية لصياغة الجهاز المفاهيمي الذي يبنّي عليه نظام اللغة العربية، فمزجت هذه الدراسة في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) بين الدراسة الوصفية البنوية؛ وبين الدراسة الوظيفية التي تراعي المعنى، والسياق، واستفادت من أطروحات التجديد، والإصلاح التي أتت بها النّحاة العرب المحدثون، وقامت بتوظيف اللسانيات الغربية، والاستلهاً من نظرية الجرجاني عن النظم والتعليق، وألغت فكرة العامل اللفظية، واستبدلتها بفكرة القرائن اللفظية والمعنوية، وقامت بالتّظهير لعناصر النظام اللغوي المتمثل في الجانب الصوتي والصرفي والنحوي، وألّفت بينها بطريقة تكمل فيها كل واحدة الأخرى، من خلال نظام تصاعدي، من أصغر وحدة صوتية إلى أكبر وحدة لغوية وهي الجملة، ينطلق من الألفاظ (المعنى المعجمي)، إلى المعنى التركيبي الذي يستعين بالسياق.⁴³

2.5. نظرية النحو الوظيفي عند المتوكل: تعدّ التداولية من أهمّ المستحدثات الغربية التي تمخّض عنه الفكر المعاصر، نظراً لكونها أكمل المناهج، وأكثرها شمولية، واستيعاباً لعناصر البحث اللغوي التّواصلي، وهي فضلاً عن ذلك خلاصة لجملة من المعارف، والمناهج اللغوية وغير اللغوية، إذ اعتبرت أكثر المناهج اقتراباً من روح النحو العربي، إذا ما أحسن قراءتها وأحسن استثمارها وتمييز ما يصلح منها للتّراث العربي. فمن بين التجارب الإصلاحية الرائدة في مجال اللسانيات العربية الحديثة، كتاب (الوظائف التداولية في اللغة العربية)، لأحمد المتوكل الذي استفاد من نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، ووظّفها توظيفاً موفقاً جمع فيه بين معطيات التراث النحوي،

وجديد الدّراسات النّحوية الوظيفيّة، ومن جملة ما أتى به المتوكل تقسيمه للجملة باعتبار مقولة المحمول النّركبية إلى: ⁴⁴

- جملة ذات محمول فعلي (جملة فعلية).
- جملة ذات محمول غير فعلي، وهي الجملة الّتي محمولها مركّب وصفي، أو ظرفي، أو حرفي، وتنقسم إلى جملة تشتمل على رابط أو جملة لا تشتمل على رابط، فالأولى (ج رابطية، والثّانية ج اسمية).
- جاء بوظيفة المنادى، فضلا عن وظائف سيمون ديك، وجعل وظائف (المبتدأ، الذّيل والمنادى)؛ وظائف خارجية تقع خارج الجملة .
- جعل المحور والبؤرة وظائف داخلية.
- عالج قواعد الإسناد والحالات الإعرابية على أساس الوظائف الثلاث: النّركبية، والدلالية والتّداولية.
- ولقد كانت المبادئ الّتي توطّر هؤلاء اللّسانيين تتراوح بين كونها منطلقات مبدئية، وبين كونها أدوات إجرائية، وتتمثّل في: ⁴⁵
- أنّ الوظيفة الأساسيّة الّتي تحرك اللّغات الطّبيعية هي وظيفة التّواصل والإبلاغ.
- أنّ بنية اللّغة ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.
- أنّ النّحو الأوفى المؤسّس تداوليا؛ هو النّحو الذّي يسعى إلى تحقيق الكفاية النّفسية والنّمطية والتّداولية.
- أنّ نمط موضوع الدّرس اللّساني هو القدرة التّواصلية للمتكلّم والمخاطب.
- أنّ الاقتراحات المقدّمة من أجل تفعيل النّحو بالجانب الوظيفي تدعو إلى الاهتمام بما يلي:

- معاني الأبواب (الوظائف النّركبية).
- معاني الأساليب.

• معاني الأدوات العامة (وظائف الأدوات).

وعلى هذا الأساس، تمّ تقسيم الجملة العربية وظيفياً إلى:⁴⁶

- جملة فعلية: وهي التي تتضمن فعلاً يكون هو المسند سواء تقدم أو تأخر.
- جملة غير فعلية: وهي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، كأن يكون اسماً أو صفة أو خالفة أو ضميراً.

- إنّ من شروط تمام الجملة أن يكون الإسناد فيها تاماً لا ناقصاً.

- أن تكون الإفادة كاملة بحيث تفهم الجملة بكل عناصرها.

وتأتي مساعدات الكلام في الأخير، لتجعل من الحدث التّوصلي صوتاً وصورة تعملان معاً في تحديد المقاصد، وتوجيه الأغراض، وتتمثل هذه المساعدات في تغيّرات الوجه، الإشارة باليد، إيماءات الرأس، حركات الجسم وغيرها.

ومن جهة أخرى؛ فإنّ المتكلّم أيضاً له دورٌ في تفعيل اللّغة ونقلها من وسطها الافتراضي؛ إلى التّحقيق الفعلي لها في أرض الواقع، فاللّغة ليست لها أي معنى أي أنّها تتحول من كينونتها الصّورية إلى كينونتها التّداولية.⁴⁷

وفي المقابل؛ يقوم المخاطّب بمهمة تفكيك الخطاب، واستنتاج مقصود المتكلّم من خلال المؤشّرات المتاحة، والمعارف المسبقة، والعلاقة بينه وبين المتكلّم، ولذا فإنّ دور هذا الأخير يناط بعملية إنشاء الكلام، ونظمه بطريقة تتوافق مع مقصوده، وتتلاءم وحال المخاطّب، وتتطوّل من السّياق المتوافر.

إذ تزداد ايجابية المخاطّب، فتتجاوز التّأويل وذلك حين يكملّ النّقص في الخطاب حين يصل إليه ناقصاً، "بسبب ظروف سماعيّة أو كتابيّة سيئة مستعينة بالاستعمال الذي اكتسبه من تجاربه السّابقة، مثل تقدير المحذوف اعتماداً على قصد المتكلّم، وقد يكون للقارئ الخارجيّة الدور الأهم في حذف والتّقدير، ودراسة دور عناصر التّخاطب

(المتكلم والمخاطب والخطاب والسياق) في التأثير على المقولة اللغوية من حيث تفسيرها وتأويلها".⁴⁸

يمكننا بعد هذا الاستقراء والعرض الموجز القول بأن "ما نستفيده من التداوليات الحديثة لا يعتبر أصلاً للنحو العربي، وإنما هي أدوات يكشف بها عن النصوص النحوية، والاستفادة من الدرس التداولي الغربي ينطلق من الاعتقاد بأن من يحصل علوماً جديدة، ويقف على حقائق مختلفة، ويحتك بذوات مغايرة؛ ولم بتجارب عديدة إنما يبدل من نظريته لنفسه، فيرتد على تراثه فيقرأه من حيث لم يقرأه، وليفهمه على نحو جديد، فيغنيه ويعمقه، وليس هذا من الإسقاط في شيء".⁴⁹

وعلى هذا الأساس؛ فإن اللغة من منظور التداولية لا ينبغي أن تنحصر في جانبها البنيوي، نظراً لوجود تراكيب مقالية لا تفهم إلا ضمن سياقها الثقافي، والاجتماعي، بل إن هناك تراكيباً نحوية، وصيغاً لفظية لا يمكن تحليلها بمعطيات بنيوية معزولة عن الوسط الاجتماعي، ولقد كان للتداولية فضل كبير في تغيير المفهوم العام لوظيفة اللغة من حيث كونها تعبيراً عن العالم، إلى كونها قادرة على التأثير في العالم.⁵⁰

7- خاتمة: لا يمكن لأحد من الدارسين أن ينكر فضل النحو العربي في المحافظة على نظام اللغة العربية، ودوره في تأصيل قواعدها، وإرساء نظرياتها، ومصطلحاتها، حتى غدت اللغة بفضل منظومة من الأسس، والقواعد الراسخة التي صمدت في وجه النسيان، ذلك أن النحاة الأوائل انطلقوا من خلفية فكرية تتمثل في حفظ اللسان من الخطأ، وتطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية، والتعرف على مقاصد الدلالة.

من الملاحظ أن تلك المعطيات الجديدة على الدرس اللساني الغربي؛ هي في الواقع معطيات ضمنها الدرس اللغوي العربي في استشهاده التحليلية، فكان هذا الجديد

قديمًا بالنسبة لتراثنا، إلّا أنّ الفارق الجوهرى يكمن فى الآليات العلميّة الموظّفة توظيفًا استراتيجيًا مدقّقًا، بينما فى التّراث العربى وجد ميثوثًا فى ثنايا التّحليل النّحوى، لكنّها لم تأخذ شكلًا علميًا ناضجًا، وبالتّالى كانت هذه المعطيات إشارات، وتضمينات لم يلتئم شملها فى نظرية صريحة.

يمكننا القول بأنّ التّراث اللّسانى العربى لا يخلو من إضاءات وظيفيّة، تنطلق من مفهوم السّياق، وليس معنى هذا أنّ علماءنا طبقوا مفاهيم الوظيفيّة بحرفيّة، لأنّهم أسبق زمانًا، ولكنّ اللّغة الّتي يدرسونها لها خصوصيّتها واستقلاليتها، والثّقافة الّتي توطّروهم تختلف بالكلّيّة عن تراث الثّقافة الغربيّة، فضلًا عن مفاهيمها المعاصرة، هذا مع اختلاف الإطار الإيستيمولوجى لكلا الحضارتين.

وقد عرضت بعض المحاولات الّتي اعتبرت إرهابًا للنّظرية اللّسانية العربيّة الحديثة، ولأهمّ المفاهيم المتعلّقة بالمنهج الوظيفى، والتّدوالى على الصّعّدين الغربى، والعربى، وخلصت إلى نتيجة مهمّة؛ وهى أنّ النّحو العربى يتوجّب عليه أن ينهل من الرّافدين الفكرين على اختلافهما من أجل صياغة نظريّته الخاصّة به.

8- قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. ابن جنى، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة العامة قصور الثّقافة، سلسلة الذّخائر (ع 146)، ج 1.
2. أحميدة مصطفى، نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربيّة، مكتبة لبنان- ناشرون، طبعة أولى، بدون ت.
3. الجرجانى، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان - بدون طبعة.

4. دبة الطيب، مبادئ في اللسانيات البنيوية -دراسة تحليلية إبستمولوجية-، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصة للنشر، الجزائر ط(2001م).
5. الشمنتري أبو الحجاج الأعم، النكت في تفسير كتاب سبويه، تح: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف، ط1 (1999م)، ج1.
6. الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1(2004م).
7. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.
8. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، طبعة أولى(2004م).
9. علي محمد يونس، المعنى وظلال المعنى - أنظمة الدلالة في العربية-، دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية (2007م).
10. المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة الدار البيضاء - المغرب، ط(1985م).
11. مقبول إدريس، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي، عمان-الأردن، طبعة (2007م).
12. موسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، ب-ط.
13. المغربي أبو يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص، ج1.
14. الوعر مازن، دراسات نحوية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1(ب-ت).

15. Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, édition GALLIMARD, Cérés Edition, Tunis (1995).
16. John.R.Searl, Essai de Philosophie du Langage, Tr: Hélène Pauchard, Herman, Paris-France, (1972).

المقالات:

17. عبد الجبار تّوامة، مقال: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النّحو العربي، مخطوط، جامعة الأغواط، ب-ت.

الأطروحات والمذكرات:

18. صحراوي مسعود، الأفعال المتضمّنة في القول بين الفكر المعاصر والتّراث العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، (2004م).
19. طلحة محمود، الأدوات التّداولية في الدّراسة النّصية عند الأصوليين، مذكرة ليسانس، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، (2005م).
20. عمر بلخير، الخطاب تمثيل للعالم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، (1997م).

9- الهوامش والإحالات:

1 - Emile Benveniste, [Problèmes de linguistique générale] , édition GALLIMARD, Cérés Edition, Tunis (1995), p93.

2 - ينظر: دبة الطّيب، مبادئ في اللّسانيات البنيوية -دراسة تحليلية إستيمولوجية-، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصة للنشر، الجزائر ط(2001م)، ص30.

3 - ينظر: صحراوي مسعود، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتّراث العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، (2004م)، ص10.

ينظر: دبة الطّيب، مبادئ في اللّسانيات البنيوية -دراسة تحليلية إستيمولوجية-، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصة للنشر، الجزائر ط(2001م)، ص4، ص51.

- 5 ينظر: علي محمد يونس، أنظمة الدلالة في العربي، دار المدار الإسلامي، ط2 (2007م)، ص146.
- 6 - ينظر: السيد عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، طبعة أولى (2004م)، ص139.
- 7 - نفس المرجع، ص140.
- 8 - ينظر: دبة الطيب، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص100.
- 9- ينظر الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1 (2004م)، ص10.
- 10 - طلحة محمود، الأدوات التداولية في الدراسة النصية عند الأصوليين، مذكرة ليسانس، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، (2005م)، ص29.
- 11 - بلخير عمر، الخطاب تمثيل للعالم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، (1997م)، ص150.
- 12 - ينظر صحراوي مسعود، الأفعال المتضمنة في القول في الفكر المعاصر والتراث العربي، ص75.
- 13 - ينظر: نفس المرجع، ص90.
- 14 - ينظر: نفس المرجع، ص80.
- 15 - ينظر: دلاش الجيلالي، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحاتين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب-ط، ص34.
- 16 - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، ت2008، ص42.
- 17 - صحراوي مسعود، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص22.

- 18- موسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، ب-ط، ص 97.
- 19 - صحراوي مسعود، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 152.
- 20 - ينظر: نفس المرجع، ص 155.
- 21 - ينظر: نفس المرجع، ص 157.
- 22 - نفس المرجع، ص 159.
- 23 - نفس المرجع، ص 162.
- 24 - ينظر: نفس المرجع، ص 166.
- 25 - المغربي أبو يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التخليص، ج 1، ص 168.
- 26 - ينظر صحراوي مسعود، الأفعال المتضمنة في القول في الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 166.
- 27- موسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، ب-ط، ص 97.
- 28- الشمنتري أبو الحجاج الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيويه، تح: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف، ط 1 (1999م)، ج 1، ص 476.
- 29- نفس المصدر، ج 1، ص 478-479.
- 30 - موسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 101.
- 31 - مقبول إدريس، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه، جدارا للكتاب العالمي، عمان-الأردن، طبعة (2007م)، ص 282.
- 32 - ينظر نفس المرجع، ص 112.
- 33 - ينظر الشمنتري، النكت في تفسير كتاب سيويه، ج 1، ص 204.

- 34- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر 146، ج1، ص34.
- 35- ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.
- 36- نفس المصدر، ج1، ص40.
- 37 - الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- بدون طبعة، ص44.
- 38- نفس المصدر، ص 124.
- 39- نفس المصدر، ص65.
- 40- نفس المصدر، ج1، ص33.
- 41- الحمصي محمد طاهر، من نحو المباني إلى نحو المعاني، ص09.
- 42 - الوعر مازن، دراسات نحوية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1(ب-ت)، ص111.
- 43 - ينظر مصطفى احميدة، نظام الارتباط والربط، ص 67-68.
- 44 - ينظر: عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، طبعة أولى(2004م)، ص 147.
- 45- ينظر: المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة الدار البيضاء - المغرب، ط(1985م)، ص 10، وينظر: صحراوي مسعود، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص23.
- 46- ينظر: توأمة عبد الجبار، مقال: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، مخطوط، جامعة الأغواط، ب-ت، ص05-06.
- 47 ينظر: الشهري عبد الهادي، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الحديث المتحدة، الطبعة الأولى (2004م)، ص46.
- 48- علي محمد يونس، المعنى وظلال المعنى، ص156.

49 - إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي، عمان- الأردن، ط(2007)، ص261.

50 - John.R.Searl, Essai de Philosophie du Langage, Tr: Hélène Pauchard, Herman, Paris-France, (1972), p09.